

المجلد
نور الدين

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ٢٣ رجب سنة ١٣٩٢ هـ . الموافق ٢٠ ايلول سنة ١٩٧٢ م . العدد ٢٣٧٨

المفرد

صفحة		
١٧٠٥	نظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٢	نظام رسوم طلبات التوصيل واجور الانتفاع بالمجاري العامة في منطقة أمانة العاصمة
١٧٠٦	نظام رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٢	نظام معدل لنظام نضج المياه الملوثة والرواسب والحفر الامتصاصية داخل حدود أمانة العاصمة
١٧٠٧	نظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٢	نظام صندوق اسكان موظفي الجامعة الاردنية
١٧١٢	نظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٢	نظام الرقابة المتروولوجية القانونية
١٧١٥	قرارات رقم (١١ و ١٢) لسنة ١٩٧٢	صادران عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
١٧١٧		تصحيح خطأ

مجلد القوانين المسماة الأردنية

١٧٠٤

مذكرة جلب

يقضي حضور الاشخاص التالية اسمائهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم وان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المخصوصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية .

الاسم	المحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
تيسير صبيحا	صلح عمان	١٩٧٢/٩/١٢	٨ صباحاً	خرق حرمة منازل
مروان عمر البسطامي	"	١٩٧٢/٩/١٢	"	خرق حرمة منازل
عيسى موسى النجار	"	١٩٧٢/٨/١٧	"	مسلح
حسين حسني كميكان	"	١٩٧٢/٨/٢٧	"	تقديم بيانات كاذبة
خليل عيد دروكة	"	١٩٧٢/٩/١٦	"	الشروع بالقتل العمد
محمد محمد سليمان الجيزاوي	"	١٩٧٢/٩/٣١	"	انتحال الصفة الرسمية
خلف احمد علاوي	"	١٩٧٢/٨/١٧	"	"
جميل احمد حامد حسين	"	١٩٧٢/٨/٣١	"	نصب واحتيال
جميل محمود حسين احمد	صلح الزرقاء	١٩٧٢/٩/٣٠	"	استعمال مصادقات كاذبة
خليل عبد الفتاح الشوبكي	"	١٩٧٢/٩/١٠	"	اساءة الأتقان
محمود عطا الله صنيحات	جزاء الكرك	١٩٧٢/٩/١٢	"	جرم السرقة
ابراهيم محمد عبد الرحمن	"	١٩٧٢/٨/٣١	"	سير
احمد نايف المائدي	"	١٩٧٢/٨/٢٩	"	التسبب بالوفاه
ابراهيم محمود عليان ابو رمان	امانة العاصمة	١٩٧٢/٨/٢٧	"	صححة
السيدة ريمون المقي	"	١٩٧٢/٩/٤	"	مروور
حسين موسى حسن	بلدية الزرقاء	١٩٧٢/٨/٢٩	"	صححة
فؤاد رزق عبد الرحمن	"	١٩٧٢/٨/٢٩	"	حرف

هكذا من المجلد

نحس الحسين لله ملك الله الملك لله قبة الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٨/٩
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٢

نظام رسوم طلبات التوصل واجور الانتفاع بالمجاري العامة في منطقة امانة العاصمة

صادر بالاستناد للمادة (١٢) المعدلة من قانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم طلبات التوصل واجور الانتفاع بالمجاري العامة في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يستوفى من المالك الذي يطلب ربط عقاره بالمجاري العامة ٢٥٪ من صافي قيمة الايجار السنوي للعقار كما يخضع من قبل لجان التخمين المنصوص عليها في قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات .
- المادة ٣ - يستوفى من المالك رسم طلب التوصل على النحو التالي :
- | | |
|---------------|--------------|
| منطقة تنظيم أ | عشرة دنانير |
| منطقة تنظيم ب | خمس دنانير |
| منطقة تنظيم ج | ثلاثة دنانير |
- المناطق التجارية والصناعية واية منطقة
اخرى خلاف ما ذكر خمسة وعشرون ديناراً
- المادة ٤ - يستوفى من مشغل العقار - بأي صفة - المنصل بالمجاري العامة لقاء الانتفاع بمشروع المجاري (٣٠) فلساً عن كل متر مكعب من مقطوعة المياه التي يستهلكها .

١٩٧٢/٨/٩

أحمد بن طلال

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
وزير الداخلية	وزير الزراعة	وزير صحة امين عمرو	وزير الدفاع
وزير الاجتماعية	وزير الثقافة والاعلام	وزير بلدية والقروية	وزير الشؤون
وزير المالية	وزير التربية والتعليم والارواق	وزير الشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الصحة
وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاجتماعية والعمل	وزير السياحة والآثار	وزير المواصلات
وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار	وزير الاجتماعية والعمل	وزير المواصلات
وزير الاشغال العامة	وزير الاجتماعية والعمل	وزير الاجتماعية والعمل	وزير المواصلات
وزير الاشغال العامة	وزير الاجتماعية والعمل	وزير الاجتماعية والعمل	وزير المواصلات

نحس الحسين لله ملك الله الملك لله قبة الهاشمية

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٨/٩
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٢

نظام معدل لنظام نضج المياه الملوثة والرواسب والحفر الامتصاصية داخل حدود امانة العاصمة

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام نضج المياه الملوثة والرواسب والحفر الامتصاصية داخل حدود امانة العاصمة لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع النظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من النظام الاصيل بالغاء عبارة (طيب الامانة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (مصلحة المجاري) .
- المادة ٣ - تعدل المادة (٦) من النظام الاصيل بالغاء عبارة (مصلحة الشؤون الصحية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (مصلحة المجاري) .

١٩٧٢/٨/٩

أحمد بن طلال

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
وزير الداخلية	وزير الزراعة	وزير صحة امين عمرو	وزير الدفاع
وزير الاجتماعية	وزير الثقافة والاعلام	وزير بلدية والقروية	وزير الشؤون
وزير المالية	وزير التربية والتعليم والارواق	وزير الشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الصحة
وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاجتماعية والعمل	وزير السياحة والآثار	وزير المواصلات
وزير الاشغال العامة	وزير الاجتماعية والعمل	وزير الاجتماعية والعمل	وزير المواصلات
وزير الاشغال العامة	وزير الاجتماعية والعمل	وزير الاجتماعية والعمل	وزير المواصلات
وزير الاشغال العامة	وزير الاجتماعية والعمل	وزير الاجتماعية والعمل	وزير المواصلات

هكذا من الله على

نحسب الله تعالى الملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٢٩ من قانون الجامعة الاردنية رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٦/٨/١٩٧٢
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٢

نظام صندوق اسكان موظفي الجامعة الاردنية

صادر بمقتضى المادة (٢٩) من قانون الجامعة الاردنية رقم (١٧) لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام صندوق اسكان موظفي الجامعة الاردنية لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للمبارات والكلمات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الموظف - عضو هيئة التدريس الاردني او المعيد او الموظف او المستخدم ممن هم في خدمة الجامعة الاردنية على اساس التفرغ الكامل ولا تشمل :
(أ) السذين يقومون بالتدريس او الخدمة في الجامعة اذا كانت خدمتهم بصورة جزئية او مضافة الى اعمالهم خارجها .
(ب) المعينون بعقود خاصة الا اذا نصت شروط العقد على غير ذلك .

الصندوق - صندوق اسكان موظفي الجامعة الاردنية المؤسس بموجب احكام هذا النظام .
مجلس الجامعة - مجلس الجامعة الاردنية .

المشترك - كل موظف مشترك في الصندوق المؤسس بموجب هذا النظام .

مجلس الادارة - مجلس الادارة المؤلف بموجب هذا النظام .

الرئيس - رئيس مجلس الادارة .

السكن - اي بناء يقام لسكن المقترض الشخصي ومن يعلمهم سواء اكان دارا منفصلة او شقة في عمارة .

مدير الحاسبة - مدير حاسبة الجامعة .

نظام مالي - النظام المالي للجامعة الاردنية .

الجمعية العمومية - جميع المشتركين في الصندوق .

المادة ٣ - يؤسس في الجامعة الاردنية صندوق يسمى (صندوق اسكان موظفي الجامعة الاردنية) يستهدف ما يلي :-
(أ) تشجيع الموظفين على الادخار .

(ب) تقديم القروض لغايات الاسكان .

(ج) شراء واستملاك العقارات والاراضي ووضع التصاميم واجراء الدراسات وانشاء المساكن وفسق البرامج الموضوعية لها بشكل جماعي عن طريق الغير او بالتعاقد المباشر او عن طريق العطاءات وتأجير هذه المساكن للموظفين والعاملين في الجامعة او تملكها للمشاركين .

المادة ٤ - يعتبر الصندوق شخصية معنوية لها ميزانية مستقلة يمثلها الرئيس ولها ان تقاضي وان تقاضي بهذه الصفة كما لها حق التملك والبيع والرهن والاقتراض وقبول التبرعات التي يوافق عليها مجلس الادارة .

المادة ٥ - تتكون اموال الصندوق من :-

(أ) الاشتراكات الشهرية التي تقتطع من رواتب المشتركين .

(ب) اية اموال اخرى يمكن ان يحصل عليها الصندوق من مؤسسة الاسكان لهذه الغاية .

(ج) القروض التي يحصل عليها الصندوق من اي مصدر آخر يوافق عليها مجلس الادارة .

(د) اية هبة او تبرع او منحة تقدم للصندوق ويوافق عليها مجلس الادارة .

(هـ) فوائد قروض المشتركين وفوائد الاموال المنقولة وغير المنقولة للعائدة للصندوق .

المادة ٦ - يعتبر الاشتراك في الصندوق اختياريا ويجري اقتطاعه شهريا من رواتب المشتركين من قبل مدير الحاسبة في الجامعة بنسبة (٥٪) خمسة بالمئة من الراتب الاساسي ولا يجوز انتهاء الاشتراك ما دامت للصندوق ذمة على المشترك .

المادة ٧ - (أ) تستثمر اموال الصندوق باقراضها للمشاركين لغايات الاسكان بفائدة يقررها مجلس الادارة او بايداعها لدى البنوك بفائدة يتفق عليها او بشراء واستملاك العقارات والاراضي والقائمة الالينة لبيعها للمشاركين او تأجيرها للموظفين والعاملين في الجامعة او لاية مشاريع تخدم المشتركين .
(ب) يستحق المشترك فائدة على اشتراكه يقررها مجلس الادارة .

المادة ٨ - لا يحق للمشارك سحب مدخراته الا قبل انتهاء خدمته في الجامعة الاردنية ، وعند انتهائها لاي سبب كان تعاد له المدخرات مع فوائدها .

المادة ٩ - (أ) لا يجوز صرف اي مبلغ بدون قرار من مجلس الادارة ويحق لمجلس الادارة اصدار تعليمات مالية اذا وجد داعيا لذلك .

(ب) لا يجوز سحب اي مبلغ كان من اموال الصندوق الا بتوقيع الرئيس وامين الصندوق وفق القرار الصادر بموجب الفقرة السابقة .

المادة ١٠ - (أ) يتولى ادارة الصندوق مجلس ادارة مؤلف من سبعة من الموظفين المشتركين يمينهم مجلس الجامعة من بين اعضاء هيئة التدريس والموظفين لمدة سنتين قابلة للتجديد .

(ب) ينتخب مجلس الادارة رئيسا له من بين اعضاءه ونائبا للرئيس وامينا للصندوق وسكرتيرا .

(ج) لمجلس الادارة ان يعين الجهاز الاداري اللازم لسير العمل .

هكذا من الله جل

المادة ١١ - (أ) يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته مرة واحدة في الشهر على الأقل .

(ب) يكون النصاب قانونياً إذا حضره خمسة أعضاء من مجلس الإدارة على أن يكون الرئيس أو نائبه من بينهم .

(ج) تصدر قرارات مجلس الإدارة بالأكثرية وللرئيس صوت مرجح عند تساوي الاصوات .

المادة ١٢ - يناط بمجلس الإدارة بالإضافة إلى ما ينص عليه النظام الوظائف التالية : -

(أ) تخطيط السياسة العامة للصندوق وشراء واستهلاك العقارات والأراضي وإقامة الابنية وبيعها أو تأجيرها للمشاركين في الصندوق أو تأجيرها للعاملين في الجامعة .

(ب) وضع الموازنة العامة للصندوق .

(ج) مراقبة الحسابات والدفاتر التي نص عليها هذا النظام وحفظها .

(د) مراقبة استثمار أموال الصندوق .

(هـ) تدقيق نتائج الجرد السنوي أو أي جرد يرى مجلس الإدارة أن إجراءه ضروري .

(و) دراسة تقرير مدققي الحسابات السنوي وتقديم التوصيات بشأنه لمجلس الجامعة .

(ز) وضع مشروع الميزانية التقديرية للسنة المالية الجديدة .

(ح) دراسة طلبات القروض واتخاذ القرار بشأن منحها للمقترضين والبت بطلبات بيع البيوت وتأجيرها للمشاركين أو العاملين في الجامعة .

المادة ١٣ - (١) يقدم مجلس الإدارة إلى الهيئة العامة في بداية شهر كانون الثاني من كل عام تقريراً مفصلاً يتضمن الميزانية العامة للصندوق للعام المنتهي وميزانية تقديرية للعام المقبل وكذلك خطة العمل والسياسة العامة للصندوق .

(٢) للهيئة العامة الحق في مناقشة هذا التقرير وتقديم التوصيات بشأنه ثم رفعه إلى مجلس الجامعة مع توصياتها لإقراره .

المادة ١٤ - (أ) تجتمع الهيئة العامة مرة كل سنة على الأقل في بداية شهر كانون الثاني من كل عام بناء على دعوة مجلس الإدارة ويكون اجتماعها قانونياً إذا حضرته الأغلبية المطلقة وإذا لم يبلغ عدد المجتمعين هذه النسبة في الاجتماع الأول يؤجل الاجتماع مدة (١٤) يوماً من تاريخه ويعتبر قانونياً مهما بلغ عدد الحاضرين ويناقش في هذا الاجتماع التقرير السنوي لمجلس الإدارة ورفع التوصيات بشأنه إلى مجلس الجامعة .

(ب) تدعى الهيئة العامة للاجتماع إذا طلب ذلك ثلثا الأعضاء المشاركين في الصندوق وعلى مجلس الإدارة توجيه الدعوة إلى الأعضاء مرفقة بمجدول الأعمال قبل اسبوع من الموعد المحدد للاجتماع .

المادة ١٥ - (أ) تعطى القروض للمشاركين ولغايات الاسكان فقط .
(ب) يقدم طلب القروض على نموذج خاص .

المادة ١٦ - تؤخذ بعين الاعتبار الأولويات التالية في منح القروض . -
(أ) الأقدم في الاشتراك بالصندوق .

(ب) من لا يملك سكناً في محافظة عمان على من يملك .

(ج) المتزوج على الاعزب .

(د) الأقدم في خدمة الجامعة .

المادة ١٧ - تمنح القروض لمدة لا تزيد على خمسة عشر عاماً .

المادة ١٨ - يجب أن لا يتجاوز القرض أربعة اضعاف الراتب السنوي للمقترض وعلى أن لا يزيد على مبلغ خمسة آلاف دينار ويشترط أن يكون القرض كافياً لإقامة بناء بكامله أو لإتمام بناء قائم حتى مرحلة الانجاز حسب المخططات والمواصفات والتقدير التي يوافق عليها مجلس الإدارة وفي الحالات التي تتجاوز تقديرات السكن المقترح قيمة القرض يقدم المقترض ضمانات يقبلها مجلس الإدارة لتأمين إتمام البناء .

المادة ١٩ - يشترط إتمام البناء خلال مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهراً من تاريخ تنظيم سند القرض .

المادة ٢٠ - يدفع القرض للمقترض على أربع دفعات متناسبة ومراحل تنفيذ البناء وتتم الدفعة الأولى عند تنظيم سند القرض .

المادة ٢١ - يجوز لمجلس الإدارة في بعض الاحوال الموافقة على منح قرض لشراء بناء جاهز لاستعماله كسكن خاص وعندئذ يدفع القرض دفعة واحدة .

المادة ٢٢ - (أ) قبل تسديد القرض بكامله لا يجوز لأي مقترض أن يرهن أو يبيع البناء الذي اقيم بهذا القرض الا بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة .

(ب) لمجلس الإدارة أن يوافق على تحويل ملكية العقار المرهون من مقترض إلى آخر تتوافر فيه شروط الاقراض .

المادة ٢٣ - يترتب على المقترض : -

(أ) أن يرهن الأرض والبناء المقام عليها لصالح الصندوق رهناً من الدرجة الأولى .

(ب) أن يفوض مدير المحاسبة باقتطاع الأقساط الشهرية المستحقة من راتبه تفويضاً لا رجعة فيه حتى الوفاء بقيمة القرض .

المادة ٢٤ - إذا ترك المقترض الخدمة من الجامعة لأي سبب كان يترتب عليه أن يدفع المبلغ المتبقي بدمته لقدراً أو أن يحسم من استحقاقاته في صندوق الادخار وفي حالة عدم كفايتها لتسديد المبلغ يوقع تعهداً يدفع الرصيد على أقساط شهرية ، وفي حال الاخلال يدفع الأقساط المستحقة لمدة تزيد على ستة شهور متتالية يباع السكن .

المادة ٢٥ - يجوز للصندوق أن يؤمن تأميناً جماعياً على حياة المقترضين على أن تضاف رسوم التأمين المستحقة على الأقساط الشهرية .

المادة ٢٦ - لمجلس الإدارة الحق في أن يتخذ جميع الاجراءات القانونية بحق المتخلفين عن تسديد الأقساط الشهرية لأي سبب من الاسباب وفقاً لنصوص عقد القرض المبرم .

المادة ٢٧ - تحتسب فائدة سنوية على القرض يقررها مجلس الإدارة وتسدد الفوائد مع القرض على أقساط شهرية تحدد في سند القرض .

هكذا من الله على

المادة ٢٨- يستحق القسط الاول بعد مرور ثمانية عشر شهرا على توقيع العقد اذا كان القرض لبناء بيت او بعد ٦ اشهر من تاريخ اشغال السكن اذا كان لشراء بيت جاهز ويجوز الوفاء بقيمة الدين كاملا او جزئيا قبل استحقاقه وفي حالة الوفاء برصيد القرض قبل استحقاقه تخصم من المبلغ المستحق الفوائد عن المدة المتبقية .

المادة ٢٩- (١) تباع المساكن التي يشتريها او يقيمها الصندوق للمشتريين فقط مع مراعاة الشروط الواردة في المادة (١٦) من هذا النظام .

(ب) يقدم طلب شراء السكن على نموذج خاص .

المادة ٣٠- تطبق النصوص الخاصة بالقروض التي تعطى لانشاء المساكن على ائتمان المساكن التي يبيعها الصندوق للمشتريين بوصفها قروضا فيما يتعلق بطريقة التسديد وتأمين السكن ورهته وبيعه .

المادة ٣١- يرتبط مجلس الادارة بمجلس الجماعة فيما يتعلق بكافة اعماله التي لم يرد عليها نص في هذا النظام .

المادة ٣٢- (١) تملك الدفاتر المالية التالية من قبل امين الصندوق بعد ترقيعها وختمها حسب الاصول :

(١) دفتر الصندوق لتقيد المبالغ التي تدخل الى الصندوق وتصرف منه بموجب مستندات .

(٢) دفتر الاستاذ يحوي جميع معاملات الصندوق بصورة اجمالية .

(٣) دفتر الاقراض ويثبت فيه جميع التفاصيل المتعلقة بالقروض والمقرضين واسماهم وتاريخ دفع الاقساط المستحقة وفوائدها والارصدة المتبقية بعد التسديد :

(٤) السجلات والدفاتر التي يتطلب النظام المالي اقتناؤها .

(٥) ملفات بارقام متسلسلة للمراسلات .

(ب) يشرف السكرتير على تنظيم محاضر جلسات مجلس الادارة وتدوين القرارات فيها .

المادة ٣٣- للرئيس صلاحية اصدار التعليمات في الامور التالية :-

(١) تنمية موارد الصندوق .

(ب) اي تعليمات اخرى تكفل تنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٣٤- يقوم ديوان المحاسبة بتدقيق حسابات الصندوق .

١٩٧٢/٨/١٦

أحمد بن طلال

وزير دولة اميل الفوري	وزير الخارجية عبد الله صلاح	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الدفاع احمد اللوزي
-----------------------------	-----------------------------------	---	---

وزير الداخلية ابراهيم الحباشنة	وزير الزراعة عمر عبد الله	وزير الثقافة والاعلام عبدان ابو عودة	وزير داخلية الشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو غوش	وزير دولة الشؤون رئاسة الوزراء
--------------------------------------	---------------------------------	--	--	--------------------------------------

وزير العدل سالم المساعدة	وزير المالية انيس المعشر	وزير التربية والتعليم والارواق والشؤون والمقدسات الاسلامية اسحق الفرخان	وزير الصحة
--------------------------------	--------------------------------	--	---------------

وزير الاشغال العمامة احمد الشربكي	وزير الاقتصاد الوطني سميل النابلسي	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل علي عناد خريس	وزير النقل والسياحة والآثار غالب بركات	وزير المواصلات علي حسن عودة
---	--	--	---	-----------------------------------

نحس الحسين الملك مستر المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٨/١٦

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٢

نظام الرقابة المترولوجية القانونية

صادر بالاستناد الى المادة (٢٦) من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٢

الباب الاول

وحدات القياس القانونية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الرقابة المترولوجية القانونية لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - لا تعتبر وحدات قانونية لالوزن والكيل والمقاييس سوى الوحدات الاساسية التالية للنظام الدولي (المئري العشري) :

المتر	وحدة قياس الطول
الكيلو غرام	وحدة قياس الكتلة
الثانية	وحدة قياس الزمن
الامبير	وحدة قياس شدة التيار الكهربائي
الكلفن	وحدة قياس درجة الحرارة
القنديلة	وحدة قياس شدة الاضاءة
(الشمعة)	

المادة ٣ - تصدر المديرية ما تراه من قرارات لتحديد الاجزاء والمضاعفات العشرية للوحدات القانونية الاساسية المنصوص عليها في المادة (٢) وكذلك لتحديد الوحدات الممنوعة لها والمشتقة منها وذلك وفقاً للنظام الدولي .

المادة ٤ - تشمل المادتان ٣ و ٢ السابقتان ما يلي :

أ - جميع القياسات ومشتقاتها التي تتم على ارض المملكة .

ب - جميع المعاملات التجارية التي تتضمن اية قياسات بطريق مباشر او غير مباشر .

ج - تسجيل نتائج القياسات في الوثائق المتعلقة بالقضاء والتوثيق والحسابات والعطاءات والاشتراطات والعقود .

د - جميع ما يتعلق بالاسعار والاعلانات والاعلام والتعليم .

هـ - جميع المعاملات الخارجية الا انه يجوز في حالة التعامل مع دولة تستخدم نظاماً للوحدات غير نظام وحدات القياس القانونية ان توضح الوحدات التي تستخدمها تلك الدولة الى جانب الوحدات القانونية .

هذا من المجلد

المادة ٥ - لا تشمل المادتان ٣ و ٢ السابقتان ما يلي :

- أ - المنتجات المحلية التي تصدر الى خارج المملكة وفقاً لائتمانات خاصة .
ب - المحاصيل الزراعية المحلية التي يصدر بها قرارات من المديرية لتحديد وتعيين وحدات التعامل بها .
ج - الادوات والمعدات والاجهزة وقطع الغيار وغيرها من المنتجات والسلع التي يصدر بها قرارات من المديرية لتحديد الشروط والاوزان التي تسري عليها .

الباب الثاني

اجهزة وآلات وأدوات الوزن والكيل والقياس

المادة ٦ - لا يجوز استخدام اجهزة وآلات او ادوات الوزن او الكيل او القياس التي تعطي قرارات او دلالات او نتائج بغير وحدات القياس القانونية المنصوص عليها في المادتين (٣ و ٢) من هذا النظام .

المادة ٧ - تخضع لرقابة المروولوجية القانونية جميع اجهزة وآلات او ادوات الوزن والكيل والقياس المستخدمة في المملكة ، وكذلك عبوات السلع والمنتجات المحددة المقادير التي تعرض للبيع ، وذلك مقابل رسوم في حالات معينة تصدرها وتحددها المديرية .

المادة ٨ - لا يجوز تداول او بيع او استخدام او استعمال او حيازة اجهزة او آلات او ادوات الوزن والكيل والقياس الا اذا كانت موسومة (مدموغة) بعلامات مميزة من المديرية ولا يجوز كذلك ان تستخدم هذه الاجهزة او الآلات او الادوات في غير الاغراض المحددة لها .

المادة ٩ - تؤسم (تدمغ) اجهزة وآلات وادوات الوزن والكيل والقياس وفقاً للاجراءات التي يصدر بها قرارات من المديرية وفي المواضع التي تحددها .

المادة ١٠ - يجوز للمديرية القيام باجراءات الرقابة والمعايرة والتوسم (الدمغ) على اجهزة وآلات وادوات الوزن والكيل والقياس - بناء على طلب من صاحب الشأن - في المكان الذي يحدده مقابل مصروفات انتقال ورسوم تحدد بقرار من المديرية .

المادة ١١ - لا يجوز رسم (دمغ) اجهزة وآلات وادوات الوزن والكيل والقياس التي يتبين من معايرتها انها مطابقة للمواصفات الا اذا كان عليها بيان يبين قياسها او طاقتها او حمولتها او سعتها وكذلك اسم المصنع وبلد الصنع بحروف وارقام عربية ثابتة وواضحة ويجوز ان يكون هذا البيان بلغة اجنبية بشرط ان يكون البيان الموضح باللغة العربية اكبر حجماً وبرز مكاناً ، كما يحق للمديرية التجاوز عن اي من هذه البيانات :

الباب الرابع

صناعة وصيانة واصلاح وتصدير واستيراد

بيع اجهزة وآلات وأدوات الوزن والكيل والقياس

المادة ١٢ - لا يجوز صناعة او صيانة او اصلاح او تصدير او استيراد او بيع اجهزة او آلات او ادوات الوزن والكيل والقياس او تركيبها قبل الحصول على ترخيص بذلك من المديرية ويصدر من المديرية قرار يحدد قواعد الترخيص وذلك بعد اخذ رأي الجهات الاخرى المعنية .

المادة ١٣ - تحتفظ المديرية بسجلات تحتوي على بيانات باسماء وعناوين وتخصصات الاشخاص الفاعلين والاعتباريين الذين يمارسون صناعة او صيانة او اصلاح او تصدير او استيراد او بيع اجهزة او آلات او ادوات الوزن والكيل والقياس وتركيباتها .

الباب الخامس

المخالفات والعقوبات

المادة ١٤ - يعاقب كل من يخالف احكام مواد هذا النظام او القرارات المنفذة له وفقاً للعقوبات المنصوص عليها في قانون المواصفات والمقاييس رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ .

١٩٧٢/٧/١٦

أحمد بن طلال

وزير دولة اميل الغوري	وزير الخارجية عبد الله صلاح	وزير الانشاء والتعمير صباحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الدفاع احمد اللوزي
وزير الداخلية ابراهيم الجباشنة	وزير الزراعة عمر عبد الله	وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عودة	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير العدل سالم المساعدة	وزير المالية اليس المعشر	وزير التربية والتعليم والارواق والشؤون والمسندسات الاسلامية اسحق الفرحان	وزير الصحة
وزير الاشغال العامة احمد الشوبكي	وزير الاقتصاد الوطني سعيد النابلسي	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل علي خريس	وزير النقل والملاحة والآثار غالب بركات
			وزير المواصلات علي حسن عودة

هكذا من الشهل

قرار رقم (١١) لسنة ١٩٧٢ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٢/٧/١ رقم ض ٨٧٨٢/١١/١١٨/١٣ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة ١٣ من قانون الضريبة الإضافية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ وبيان ما إذا كان الرسم الذي يدفعه المحامون الشرعيون بمقتضى قانون المحامين الشرعيين رقم ١٢ لسنة ١٩٥٢ خاضعا للضريبة الإضافية المنصوص عليها في المادة المشار إليها أم لا ؟
وبعد الاطلاع على كتاب سماحة قاضي القضاة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٧ وتدقيق النصوص القانونية يتبين :

- ١ - ان المادة ١٣ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (تفرض ضريبة مقدارها ١٠٪ من الرسوم المستحقة بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها على المعاملات التالية :
أ - معاملات التسجيل والافراز والبيع والهبة والرهن وفك الحيز والتخلي في دائرة الاراضي .
ب - جميع المعاملات الجارية في المحاكم النظامية والشرعية وامام الكاتب العدل .
ج - رخص المهن والحرف والصناعات والانشاءات ورخص السيارات السنوية ورخص السواقين .
٢ - ان الفقرة الاولى من المادة ١٨ من قانون المحامين الشرعيين تنص على ما يلي (على كل شخص يحصل على اجازة في المحاماة الشرعية ان يدفع الى الخزينة قبل مباشرته العمل الرسمي السنوي وقدره ثلاثة دنائير مع مراعاة قانون الضريبة الإضافية ... الخ)

وحيث ان الرسوم التي تستحق على المحامين الشرعيين بمقتضى الفقرة الاولى من المادة ١٨ من قانون المحامين الشرعيين المشار اليها هي رسوم تدفع للخزينة من قبل المحامي الشرعي قبل ممارسة العمل فانها لا تعتبر داخلية في مفهوم الرسوم التي تستوفى عن المعاملات الجارية في المحاكم الشرعية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة ١٣ من قانون الضريبة الإضافية كما انها لا تدخل في مفهوم رسوم رخص المهن والحرف والصناعات بالمعنى المقصود في الفقرة (ج) من المادة ١٣ المشار اليها . اذ المقصود بالمهن والحرف والصناعات هي المهن والحرف والصناعات المنصوص عليها في قانون الحرف والصناعات رقم ١٦ لسنة ١٩٥٣ وفي قانون رخص المهن رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٦ . ومن الواضح ان مهنة المحاماة غير مشمولة باحكام هذين القانونين .

اما عبارة (مع مراعاة قانون الضرائب الإضافية) الواردة في الفقرة الاولى من المادة ١٨ من قانون المحامين الشرعيين فان المقصود بها قوانين الضرائب الإضافية التي يرد فيها نص على فرض ضريبة اضافية على رسوم المحامين الشرعيين . ولا نزاع في ان قانون الضريبة الإضافية موضوع التفسير خال من اي نص على فرض ضريبة اضافية على هذه الرسوم .

وعلى ذلك فان رسم المحاماة الشرعية الذي يدفعه المحامي الشرعي كل سنة غير خاضع للضريبة الإضافية المبحوث عنها .
هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره

صدر بتاريخ ١٩٧٢/٨/١٤

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مدير الشريعة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة	الرئيس الثاني	عضو
لرئاسة الوزراء	لرئاسة الوزراء	التميز	لرئيس الاول لمحكمة	التميز
شكري المهدي	صالح ارشيدات	بشير الشريقي	موسى الساكت	

قرار رقم (١٢) لسنة ١٩٧٢ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٢/٧/١ رقم ٩٧٢/٧/١٣ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة الرابعة من نظام علاوات غلاء المعيشة الإضافية لموظفي الحكومة رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ وبيان ما إذا كان يجوز للموظف الذي يتقاضى علاوة شهرية لقاء قيامه بأعمال اضافية بعد اوقات الدوام الرسمي ان يجمع بين هذه العلاوة وعلاوة غلاء المعيشة الإضافية المنصوص عليها في النظام المذكور ام لا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الخارجية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٠ وكتاب رئيس ديوان المحاسبة الموجه لوزير الخارجية بتاريخ ١٩٧٢/٥/٦ وتدقيق النصوص القانونية يتبين : ان المادة الرابعة المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (تستثنى الفئات التالية من العلاوة المقررة بمقتضى هذا النظام : -

أ - رئيس الوزراء والوزراء ومن هم في مرتبتهم واعضاء مجلس الامة والموظفون المنصوص عليهم في المادة ١٧ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ .

ب - الموظفون الذين يتقاضون علاوات فنية او قضائية او اختصاص او ادارة بما في ذلك علاوات الاذاعة والتلفزيون وقسم الابحاث السياسية والمراجع بوزارة الثقافة والاعلام :

ج - الموظفون غير المصنفين والموظفون بعقود الذين تقل رواتبهم عن (٨٠) ديناراً وتشتمل على الزيادة المنصوص عنها في الفقرة (د) من المادة ١٥٦ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ او اي من العلاوات المذكورة في الفقرات (ب . د . هـ) من المادة الرابعة من هذا النظام .

د - الموظفون الذين يتقاضون علاوة بدل تمثيل او بدل ضيافة .
هـ - الموظفون الذين يتقاضون مكافآت او اجورا او تعويضا او بدل جلسات لقاء تمثيلهم الحكومة في الشركات او الدوائر او المؤسسات او المجالس او السلطات او الهيئات الاستشارية او اللجان :

و - الموظفون الذين يتقاضون اجور مساعي في جميع الوزارات والدوائر والمؤسسات والسلطات الحكومية) .
وقد سبق للديوان الخاص بتفسير القوانين ان فسر احكام هذه المادة بموجب قراره الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٨/١٢ رقم (٢٠) المتضمن ان العلاوات التي لا يجوز الجمع بينها وبين علاوة غلاء المعيشة الإضافية هي العلاوات المنصوص عليها في هذه المادة على سبيل الحصر .

وحيث ان قرار التفسير قد نشر في العدد ٢٢٦٤ من الجريدة الرسمية واصبح له مفعول القانون عملاً بالفقرة الرابعة من المادة ١٢٣ من الدستور .

وحيث ان العلاوة الشهرية التي يتقاضاها الموظف لقاء قيامه بعمل اضافي بعد اوقات الدوام الرسمي لا تدخل في عدد العلاوات المنصوص عليها في المادة الرابعة . فان ما ينبغي على ذلك انه لا يتمتع بين هذه العلاوة وعلاوة غلاء المعيشة الإضافية .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧٢/٨/١٤

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مستشار الحقوقي في	المستشار الحقوقي	عضو محكمة	الرئيس الثاني لمحكمة	عضو
وزارة المالية	لرئاسة الوزراء	التميز	الرئيس الاول لمحكمة التمييز	
صبيح الحسن	شكري المهدي	صالح ارشيدات	بشير الشريقي	موسى الساكت

هذا من أجل